الضرورة الدلالية

د. سمير أحمد معلوف(*)

مصطلح الضرورة واحد من المصطلحات التي ما زال البحث فيها محتاجًا إلى مزيد من الدراسة والتعمّق؛ فهو ذو صلة بتاريخ التفكير اللغوي العربي القائم على أن هناك أصولاً تُتَّبع في اللغة، وهناك ما يستدعي الخروج على هذه الأصول لضرورة ما من الضرائر التي تعرض للإنسان في مقامات مختلفة.

فقد نشأ التفكير اللغوي العربي على مجموعة من القواعد القائمة على الاستقراء الناقص للكلام العربي، واستُخرجت من هذا الاستقراء مجموعةٌ من الأصول المقرَّرة جعلها سيبويه(١) (- ١٨٠هـ) في مفتتح كتابه، ووضعها تحت عناوين توحي أنه يتكلَّم على قواعد عامَّة تنتظم بها اللغة، ولا يجوز للمتكلم أن يخرج عليها؛ لأن ذلك يجعله خارج اللغة.

(*) باحث في علوم اللغة العربية وأستاذ في جامعة البعث بحمص.

(١) عندما نذكر سيبويه فإننا نتحدث عن آراء مجموعة من النحاة، وعلى رأسهم الخليل بن أحمد الفراهيدي (- ١٧٠هـ)، لأن لفظ سيبويه في الكتاب - كما يُقال معقود بلفظ الخليل، ويُضاف إلى ذلك ما أفادة سيبويه من مؤسسي النحو العربي. انظر: سيبويه، الكتاب، مقدمة المحقق، ج١، ص: ١٩ - ٢١ .

وقد تناولت هذه القواعدُ الأصولية أنواعَ الكلم فيما سمّاه سيبويه (العربية)، ومجاري أواخر الكلم[٢]، وعنى بذلك حركات الإعراب، وعلامات البناء، وأركان التركيب العربي القائم على المسند والمسند إليه.

ولاحظ سيبويه خصائص تتعلق بدلالات المفردات في العربية مما له صلة بسياق استعمالها أو معانيها الوضعية أو بنيتها، وذلك في باب (هذا باب اللفظ للمعاني)، وقد بيَّن فيه أن الأصل في اللغة أن تدلَّ كلُّ كلمة على معنىً خاصٍّ بها في أصل الوضع، وذكر أن من خصائص اللغة ما يقع فيها من ترادف، ومشترك لفظي، وما يعتري ألفاظها من تغيُّرٍ دلاليٍّ بتغيُّر بنيتها[٣].

وأضاف إلى ذلك مجموعة من الأصول التي يقوم عليها كلام العرب، والتي تُبيح للمتكلم أن يحذف الكلم من غير تعويض على خلاف الأصل مثل: (لم يَكُ، ولا أدرِ، وأشباه ذلك). كما تسمح له أن يحذف مع العوض، مثل: (زنادقة وزناديق، وفرازنة وفرازين، حذفوا الياء وعوَّضوا الهاء). أما الاستغناء فإنهم يقولون: (يدعُ ولا يقولون: وَدَعَ، استغنوا عنها بترك. وأشباه هذا كثير).

ولا ريب أن في هذه الأمثلة ما يثير الانتباه؛ فسيبويه، ودارسو اللغة العربية على اختلاف مذاهبهم وتوجُّهاتهم لم تكن نظرتهم إلى اللغة على أنها ألفاظ أو تراكيب ينفصل بعضها عن بعض، بل كانت هذه النظرة كلِّيةً ترى اللغة بناء يُكملُ بعضُه

(٢) المرجع السابق نفسه، ج١ ، ص: ١٣.

(٣) المرجع السابق نفسه، ج١ ، ص: ٢٤.

بعضًا، لذلك فإنّ ما أورده سيبويه من أمثلة لا تعني أن هذه القواعد خاصَّة بالألفاظ المفردة، بل إنها تنطبق أيضًا على التراكيب(٤)، وهذا ما يمكن أن نُفسِّر به عبارته التي يُردِّدُها كثيرًا، وهي: (وأشباه هذا كثير).

وأضاف سيبويه إلى هذه الأصول بعض القواعد الكلية التي يجب على المتكلم أن يتهدّى بها لكي يكون كلامه صحيحًا من حيث الصيغة والدلالة في آن معًا. وأفرد لذلك بابًا سماه (هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة) وأورد فيه أنواع الكلام أو الصياغات الكلامية التي تُعّدُ مقبولة من حيث الصيغة والدلالة، ولذلك فإنه جعل الباب يقوم على جانبي الصيغة الكلامية، جانب الصورة، وجانب المعنى، فما كانت صياغته صحيحة، وليس فيه نقض، فهو مستقيم، وما كانت دلالته مقبولة فهو حسن، وإلا كان مُحالاً؛ لأن بعضه ينقض بعضًا، ولذلك قابل بين المستقيم والإحالة التي تحمل دلالة صياغية، وأخرى معنوية(٥).

(٤) انظر على سبيل المثال ما أورده سيبويه عن عبارة (قال فلانة)، فرأى أنها في طول الكلام أحسن، مثل: (حضرَ القاضيَ امرأةٌ)، قياسًا على أن الحذف في طول الكلام أجمل، تطبيقًا للقاعدة القائلة: (كلما طال الكلام كان الحذف أجمل، وكأنه يصير بدلاً من شيء)، وذلك كالمعاقبة نحو (زنادقة وزناديق)، فتحذف الياء لمكان الهاء. انظر، سيبويه، الكتاب: ج١، ص: ٣٨ .

(٥) مسألة الحسن والقبح في الكلام تتكرَّر في كتاب سيبويه كثيرًا، وتثير تساؤلات عن المقصود بها، ويظهر أن ما عناه سيبويه بالحسن والقبح لا يخرج عن المعاني التي قرَّرها علماء الكلام بعده، وهي: صفة الكمال وصفة النقص، وملاءمة الغرض، وعلى هذا فإن ما يوصف بالحسن كامل، وما يوصف بالقبح ناقص. انظر : الكفوي، الكليات، القسم الثاني، ص: ٢٥٧ .

وقد نبَّه سيبويه في هذا الباب على أهمية السياق في الحكم على الدلالة، فالدلالة هنا لا تتعلق باللفظ المفرد، ولكنها تُستوحى من السياق الكلامي، ويدلّ على ما قدَّمناه ما أتى به من الأمثلة على أنواع الكلام، فقوله: (فأما المستقيم الحسن فقولك: أَتَيْتُكَ أَمْسِ، وسَآتيكَ غَدًا). فهاتان العبارتان مستقيمتان من حيث الصيغة النحوية، وحسنتان من حيث الدلالة، والسياق سبيل إلى الحكم عليهما بهاتين الصفتين، فقد اكتملت فيهما عناصر التركيب من فعل وفاعل ومفعول به، وفق الصيغة المعيارية المطلوبة، ولا نجد في الدلالة تناقضًا، فالأولى تضمَّنت فعلاً ماضيًا، وأتى فيها الظرف أمسِ ملائمًا له، على حين مُحِضَ الفعل المضارع في العبارة الثانية للمستقبل، وجاء الظرف غدًا ملائمًا له. ودعي مستقيمًا؛ (لأن ظاهره مستقيم اللفظ، والإعراب غير دالٍّ على كذب قائله.... غير أن الذي استعمله سيبويه في المستقيم، أن يكون مستقيم اللفظ والإعرابِ فقط، وعنى بالمستقيم اللفظِ والإعرابِ أن يكون جائزًا في كلام العرب؛ دون أن يكون مختارًا)[٦].

ووفق هذا المعيار النحوي والدلالي أورد سيبويه بقية الأمثلة[٧]. ويوضح هذه المسألة ما ذكره عن الكلام المستقيم القبيح، فقد ذكر مثالاً لذلك الجملتين الآتيتين: (قد زيدًا رأيتُ ، وكي زيدٌ يأتيك)، ووصف المستقيم القبيح بقوله: (وأما المستقيم القبيح فأنْ تضَعَ اللفظ في غير موضعه). فالعبارة مستقيمة من الوجهة النحوية،

(٦) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج١ ، ص: ١٨٦.

(٧) سيبويه، الكتاب، ج١ ، ص: ٢٥ – ٢٦.

بمعنى أنها جائزة في كلام العرب، وليس فيها نقض، بمعنى أنها غير متناقضة معنويًّا، وإن كانت تأتي على قلةٍ في ضرورة الشعر، فقد وكي لا يليهما إلا الفعل، فإن اضطرَّ شاعرٌ فقدَّم الاسم، وقد أوقع الفعل على شيء من سببه لم يكن حدُّ الإعراب إلا النصب(٨)، وقبحها متأتٍّ من وضع الألفاظ في غير مواضعها.

أما القبح فيعني هنا النقص وعدم الكمال، وضعف المعنى، وذلك بسبب وضع اللفظ في غير موضعه، وهذا أدى إلى عدم وضوح المراد من الصيغة الملفوظة، ولذلك فإن هذا الخلل الذي وقع في هذه العبارة ووُصف بالقبح، سوف يكون مثالاً لما يقع من ضرائر دلالية في سياقات لغوية مختلفة، فهذه السياقات، وإن قُبِلت نحويًّا، ووُجد لها وجهٌ إلا أنها ناقصة لا تؤدي الغرض.

أما ما كان من الكلام مستقيمًا كذبًا فهو أمرٌ يرجع إلى استعمال الكلمة في سياق لغوي يجعل منها خارج الحقيقة، فالكلام بذلك لا يحتمل حسنًا أو قبحًا، بل هو أمر يغيِّر الدلالة بفعل السياق، فالكلام من هذه الوجهة مستقيمٌ نحويًّا، وليس فيه نقض معنوي، لكنه غير معبِّر دلاليًّا عن الواقع. ومثاله: (حملتُ الجبلَ، وشربتُ ماءَ البحرِ، ونحو ذلك)(٩).

---

(٨) المرجع السابق، ج١، ص: ٩٨ ، وج٣، ص: ١١٤ – ١١٥، وانظر السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج٣، ص: ٣٢٤ – ٣٢٥، وفيه أنهم أجازوا الفصل بين قد والفعل، وإن كان عدم الفصل يقع في الاختيار.

(٩) سيبويه، الكتاب، ج١، ص: ٢٦.

أما الكلام غير المقبول فهو ما سمّاه سيبويه (المحال)، وهو الكلام الذي ينقض آخرُه أوَّله، (فتقول: أتيتك غدًا، وسآتيك أمسِ)[١٠]. وقد شرحه السيرافي بقوله: (ومعنى المحال أنه أُحيل عن وجهه المستقيم، الذي به يُفْهمُ المعنى إذا تُكُلِّم به هو الكلام الذي يوجب المتناقضات)[١١]. والنوع الآخر من الكلام غير المقبول هو المحال الكذب، وهو الكلام الذي يقع فيه التناقض، كما يقع فيه الكذب، لأنه يدلُّ على خلاف ما يوجبه الظاهر.

ويمكن أن نقول: إن استقامة الكلام تعني صحّة الصيغة النحوية، وعدم وجود نقض في الكلام، فهو مصطلحٌ يحمل دلالة صورية ومعنوية في آنٍ واحد. أما الحسن والقبح فهما معياران لكمالِ الصيغة من حيث وضع الكلام في مواضعه التي قرَّرها علم النحو، ووضوح الدلالةِ نتيجةً لكمال الصيغة. والمحال: هو الكلام المتناقض غير المقبول، فإذا كان في الكلام كذب، فهو يعني أنه جاء على غير ما يكون عليه ظاهره، وهو نوع من تحوّل الدلالات.

وهذه القواعد الأصولية التي بيَّنها سيبويه تُعدّ موجِّهاتٍ عامةً لصياغة التركيب العربي، تنتظم تحتها مجموعة كبيرة من القواعد الفرعية، التي تؤول إليها، وحين ترد بعض الشواهد من شعرٍ وغيره لا تتَّسق وهذه القواعد كان لابدَّ من تأويل الكلام، ورَدِّه إلى القاعدة الكلية، ويكون ذلك بالنظر إلى السياق؛ لأن معيار

(١٠) المرجع السابق نفسه، ج١ ، ص: ٢٥.

(١١) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج١ ، ص: ١٨٦.

التأويل (عدمُ نقض المعنى)، وهي عبارة تتكرَّر كثيرًا في الكتاب[١٢].

ومن أمثلة ذلك قول جرير:

جِئْني بِمِثْلِ بَني بَـدْرٍ لِقَـوْمِهِم أَوْ مِثْـلَ أُسْرَةِ مَنْظـورِ بـنِ سَـيَّارِ

ومثله قول العجاج:

يَذْهَبْنَ في نَجْدٍ وَغَوْرًا غائِرًا

كأنَّه قال: ويَسْلُكْنَ غورًا غائِرًا؛ لأن معنى يذهبن فيه يسلكن)[١٣].

فقدَّر المحذوف فعلاً لا يتعدى بحرف جرٍّ على أن يكون بمعنى الفعل المذكور فلا ينقض معنى الكلام، وقد استند في هذا التوجيه إلى القاعدة الكليَّة التي جعلها معيارًا للتوجيه، متنبهًا للسياق الذي ورد فيه الاسم المنصوب، وهو سياق الفعل؛ فرجع بالفعل إلى أصل معناه الذي أفاده من السياق اللغوي، ورأى أن مقصود الشاعر أن يعبر بقوله: (يذهبن فيه) عن معنى (يسلكن)[١٤].

وقد تحصَّلت لدى سيبويه بالنظر إلى هذه المعايير التي أوردناها مجموعة من القواعد يُحكم بها على الكلام، ويمكن أن نجملها بما يأتي:

- الإعراب الذي يُعَدُّ أهم قاعدة لغوية لا يصح تجاوزها.
- الإسناد الذي تقوم الجملة العربية على ركنيه اللذين لا يُغني أحدهما عن الآخر.

---

(١٢) سيبويه، الكتاب، ج١ ، ص: ٦٦ – ٦٧.

(١٣) المرجع السابق نفسه.

(١٤) وانظر تأويل البيت الأول، ومعنى قوله: (لأن حرف الجرّ لا يُضمر) في السيرافي، شرح كتاب سيبويه ، ج١ ، ص: ٣٩٧.

– استقامة الكلام نحويًّا، ووضع اللفظ في موضعه في الكلام ليكون حسن الدلالة.

– عدم نقض المعنى.

– الاستغناء بالشيء عن الشيء في اللفظ المفرد والكلام.

– التشبيه.

– القواعد الكلية التي توجّه الدارس إلى الصواب، وتُساق الصيغ الكلامية لتتَّسق معها بالتأويل وبالنظر إلى المعنى، وأصله، أو أصل الكلمة.

ولاحظ سيبويه، بعد أن استقرت لديه هذه الأصول الكلية أن للغة الشعر خصوصية تميزها عن الكلام، ولذلك عقد لهذه اللغة بابًا سماه (هذا باب ما يحتمل الشعر)، وقبل أن نبحث في هذا الباب نتوقف عند عنوانه، لأنه يفتح أمامنا الطريق إلى المقصود منه، وما يلفت الانتباه في العنوان قوله: (ما يحتمل الشعر).

فقد لاحظ أن الشعر يختلف عن الكلام فيخرج الشاعر على القواعد الأصولية التي قرَّرها اضطرارًا؛ واستنبط في هذا الباب مجموعة من الظواهر التي وجد أن الشاعر يضطرُّ إليها، وجمعها في قوله: (اعلم أنه يجوز في الشعر ما لايجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء؛ لأنها أسماء. وحذف ما لا يُحذف، يشبِّهونه بما قد حُذف واستُعمل محذوفًا)[١٥].

وأضاف إلى ذلك من بعدُ مجموعة من الظواهر الأخرى، تتعلَّق بالزيادة، وبلوغ الأصل بفكِّ التضعيف، وتثقيل الكلمة، واحتمال قبح الكلام بوضعه في غير موضعه لأنه مستقيم ليس فيه نقض، وجعل ما لا يجري في الكلام إلا ظرفًا

(١٥) سيبويه، الكتاب، ج١ ، ص: ٢٨.

بمنزلة غيره من الأسماء.غير أنه نبّه قارئ كتابه على أن (ما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا؛ لأن هذا موضع جمل، وسنبين ذلك فيما نستقبل إن شاء الله)[١٦]. وقد ذكر كثيرًا مما يُمكن أن يضطر إليه الشاعر في مواضع عديدة من كتابه.

وأوَّل من يصادفنا من الدارسين الذين تأثروا بقواعد سيبويه، ونهجوا نهجه في فهم الصيغ الكلامية العربية، وطريقة النظر إليها أبو سعيد السيرافي (- ٣٦٨ هـ) الذي وجد أننا نصف الكلام بالاستقامة (لأن ظاهره مستقيم اللفظ، والإعرابُ فيه غير دالٍّ على كذب قائله)؛ فهو كلام وضعت ألفاظه في مواضعها، (ولم يكن في لفظه خللٌ من جهة اللغة والنحو)[١٧].

ويقابل هذا النوع من الكلام ما سُمي المستقيم القبيح، وهو الذي يكون مستقيمًا من طريق النحو سالمًا من اللحن، ولكنه موضوعٌ في غير موضعه، وهذا الوضع الذي جاء عليه الكلام يُخِلُّ بمقصوده ودلالته.

ولخَّص السيرافي ما أتى به سيبويه من قواعد كلّية للغة والكلام، في مصطلح ستكون له أهميَّة كبيرة فيما بعدُ، وهو (معاني النحو)، فجعل هذه المعاني قائمة على الإعراب، ووضع الألفاظ في مواضعها، على أن تُعطى حريَّةُ الاختيار للمتكلم في تأليف الكلام بالتقديم والتأخير: (معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير وتوخّي الصواب في ذلك وتجنُّب الخطأ من ذلك)[١٨].

---

(١٦) المرجع السابق نفسه، ج١ ، ص: ٣٢.

(١٧) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج١ ، ص: ١٨٦.

(١٨) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة، ص: ١٠٩.

ولعل المعايير التي وضعها سيبويه في كتابه لتأليف الكلام، وما شرحه السيرافي من هذه القواعد، كل ذلك أَلَّف عند عبد القاهر الجرجاني (- ٤٧١ هـ) منهجًا في الحكم على الكلام جماليًّا، فتحوّل البحث من كونه بحثًا في صِحَّة التركيب إلى بحثٍ في جمال التركيب، وكأني بالجرجاني يُكمل عمل سيبويه، فهو يُعلِّل سبب كون الكلام مستقيمًا حسنًا بجعلِ هذا الكلام قائمًا على ماقرَّره علم النحو، وعلى توخِّي متكلِّمه معاني النحو، فجاء وفق ما يتطلَّبه النظم من معايير. أما الكلام المستقيم القبيح فهو الكلام الذي وقعت ألفاظه في غير مواضعها فاختلَّت دلالة السياق بسبب ذلك.

ومن يرجع إلى كتاب دلائل الإعجاز يجد أن ما أراده الجرجاني بالنظم ليس إلا وجوه أبواب النحو وفروقها، بمعنى ما يستطيع المتكلم أن يصوغه من الجمل الصحيحة تحت باب من أبواب النحو الكلية، والفروق الدلالية لكل تعبير. فهو يتحدث عن وجوه (الخبر)[١٩]، ويأتي بالصيغ الممكنة في التعبير عن هذا الباب، فيقول: (وذلك أنَّا لا نعلم شيئًا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: (زيدٌ منطلقٌ)، و(زيدٌ ينطلق)، و(ينطلق زيدٌ) ، و(منطلقٌ زيدٌ)، و(زيدٌ المنطلق)، و(المنطلق زيدٌ)، و(زيدٌ هو المنطلق)، و (زيدٌ هو منطلقٌ).

(١٩) ويأتي الجرجاني بأمثلة على أساليب أخرى غير الخبر، فيذكر الشرط والجزاء، و(الحال). الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: ٨١ – ٨٢.

فالجمل التي أتى بها ليست إلا وجوهًا للصيغ الكلامية يُتاح للمتكلم أن يُعَبِّر بها مخبرًا، مراعيًا ما بين كل صيغة وأخرى من الفروق الدلالية، فيستعمل منها ما يمكن أن يؤدي المعنى الذي يقصده بدقَّة، وهذا ما عناه بقوله: (فيعرفَ {الناظم} لكلٍّ من ذلك موضعه، ويجيء به حيث ينبغي له).

وما عناه بمعرفة الموضع ليس إلا الاستعمال الصحيح الدالَّ على المعنى المقصود، فلا يأتي بصيغة بدل أخرى، ولكن يأتي بالصيغة التي تدل على المعنى الذي يريده، وهذا ما أوضحه في كلامه على (الجمل التي تُسرَد)، حيث بيَّن أن على الناظم أن يعرف (موضع الفصل من موضع الوصل)، أي: متى يجب فصل الجمل ومتى يجب وصلها؟ وكذلك أشار إلى أن على الناظم أيضًا أن يعرف في حالة الوصل مواضع استعمال أحرف العطف، فيستعمل كلًّا منها في مكانه الصحيح، ووفق ما يقتضيه المعنى .

وهكذا الأمر فيما يتعلق بحروف المعنى، فيُنظر (في الحروف التي تشترك في معنىً، ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى، فيضع {الناظم} كلًّا من ذلك في خاصِّ معناه، نحو أن يجيء بـ (ما) في نفي الحال،{و} بـ (لا) إذا أراد نفي الاستقبال.....).

ويمكن للناظم أن يتصرَّف (في التعريف، والتنكير، والتقديم، والتأخير، في الكلام كله، وفي الحذف، والتكرار، والإضمار، والإظهار). وهذه التصرفات تعني أن الناظم يستطيع أن يستعمل ما تتيحه اللغة لمتكلمها من وسائل يستطيع بها أن

يصوغ عباراته لتعبِّر عن معانيه المقصودة من غير أن يخرج على قواعدها المقررة، (فيصيبَ بكلٍّ من ذلك مكانه، ويستعمله على الصحَّة وعلى ما ينبغي له).

فإذا استطاع الناظم أن يضع كلامه في مواضعه، مراعيًا بذلك معاني النحو، كانت لنظمه المزية والفضل، وإن لم يفعل وُصِف نظمه بالفساد. (هذا هو السبيل، فلست بواجد شيئًا يرجع صوابه إن كان صوابًا، وخطؤه إن كان خطأً، إلى النظم، ويدخل تحت هذا الاسم، إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه، ووضع في حقِّه، أو عومل بخلاف هذه المعاملة، فأزيل عن موضعه، واستعمل في غير ما ينبغي له)[٢٠].

ومَن يدقق النظر فيما قاله الجرجاني فسيدرك أنه لم يخرج فيما قرَّره عما كان قد بيَّنه سيبويه والسيرافي من قواعد الكلام وطرائق المفاضلة بينها.

وقد أبان نظريته في النظم القائمة على مراعاة معاني النحو ومفهوم (المواضع) بأن نظر إلى الشعر المنظوم، الذي لا يختلف القوم في حسنه، فأبطل نظم هذا الشعر، ووضع ألفاظه في غير مواضعها، فتحوَّل إلى مجرد كلمات لا تدلُّ على معنى، وهذا ما فعله ببيت امرئ القيس المعروف:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبيبٍ وَمَنْزِلِ بِسِقْطِ الِّلوى بَيْنَ الَّدخولِ فَحَوْمَلِ[٢١]

لقد كانت هذه هي القواعدالكلية والأصولية التي وضعها علماء اللغة والبلاغة لتمييز حَسَنِ الكلام من قبيحه، وقد صارت بعد ذلك قواعد للحكم على ما سُمي

(٢٠) المرجع السابق نفسه، ص: ٨٢ – ٨٣.

(٢١) الجرجاني، أسرار البلاغة، ص: ٢.

(ضرورة الشعر)، وقد ارتبطت دراسات العلماء للضرورة بالشعر جريًا وراء ما قرَّره سيبويه في قوله: (اعلم أنَّه يجوز في الشعر ما لايجوز في الكلام)[٢٢].

وعبارة سيبويه (يجوز في الشعر)، أدت إلى أن يقف اللغويون والنحاة من الضرورة في الشعر مواقف مختلفة، فهذا ابن فارس (-٣٩٥ هـ)، يحمل على ما سمي ضرورة شعرية، وينسبها إلى الخطأ، كما يحمل على أولئك الذين يحاولون تأويل ما جاء في الشعر من ضرورات، ويجادل من يجعل الضرورة بسبب الوزن، أو بسبب توجه الشاعر إلى المعنى فيتسمَّح بقبح الصياغة[٢٣].

بيد أن ابن جني (- ٣٩٢ هـ) يفهم الضرورة على خلاف ما فهمها ابن فارس، فهو - وإن أقرَّ بقبح الضرورة، وأنها نوع من الجور والتعسُّف - كان يرى أن ارتكاب الشاعر الضرورة (مؤذن بصياله وتخمُّطه، وليس بقاطع على ضعف لغته، ولا قصوره عن اختيار الوجه الناطق بفصاحته). وهكذا فإن هذا الشاعر (لأنسه بعلم غرضه وسُفور مراده لم يرتكب صعبًا، ولا جَشِم إلا أمَمًا وافق بذلك قابلاً له، أو صادف غير آنس به)[٢٤].

ورأى ابن جني أن الضرورة ليست بسبب ارتجال الشاعر؛ لأن القدامى من الشعراء والمحدثين يصبرون على الشعر ويلاطفونه، ويُحكمون صنعته، وكأنه يلمِّح بكلامه الذي سبق إلى أنها نوع من اختيار الشاعر[٢٥]، وليست إلجاءً إلى الشيء.

---

(٢٢) سيبويه، الكتاب،ج١ ، ص: ٢٦.

(٢٣) ابن فارس، ذمُّ الخطأ في الشعر، ص: ٢١.

(٢٤) ابن جني، الخصائص، ج٢ ، ص: ٣٩٣.

(٢٥) المرجع السابق نفسه، ج١ ، ص: ٣٢٤ – ٣٣٥.

وقد أبان أبو حيان (– ٧٤٥ هـ) هذه المسألة بقوله: (وإنما يعنون بالضرورة: أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به، ولا يقع في كلامهم النثري، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام، ولا يعني النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ)[٢٦].وما قاله أبو حيان من أن مسألة الضرورة قاصرة على الشعر لا يوافقه عليه بعض الدارسين، فقد أشار ابن جني إلى أنها تقع في النثر أيضًا، وأورد على ذلك أمثلة متعدِّدة[٢٧]، كما أشار إلى الأمر نفسه ابن عصفور (– ٦٦٣ هـ) في ضرائر الشعر، وإن كان حصرها في النثر المسجَّع[٢٨]. وهذا ما يجعلنا نميل إلى أن مسألة الضرورة ليست قائمة على الإلجاء بقدر ما هي قائمة على الاختيار في بعض حالاتها.

والناظر في الضرائر التي أوردها الدارسون يمكنه أن يميِّز بين ما جاء ضرورة لفظية دعت إليها ضرورة الوزن، وما جاء ضرورة تقود إلى مسألة معنوية، وهذا ما يؤدي إلى ما نسميه (الضرورة الدلالية)، وقد أشار إلى ذلك القزاز القيرواني (– ٤١٢هـ) حين تحدث عن الضرورة فنبه على أنها تتعلق بالزيادة والنقصان، والاتساع في سائر المعاني، من التقديم والتأخير، والقلب

(٢٦) السيوطي، الأشباه والنظائر، ج١ ، ص: ٤٨٤ ، وانظر كلام ابن عصفور على مسألة الاضطرار في ضرائر الشعر، ص: ١٣.

(٢٧) ابن جني، الخصائص، ج١ ، ص: ٣٢٩.

(٢٨) ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص: ١٤.

والإبدال، فربط بذلك بين الضرورة والمعنى[٢٩]. وفي كلتا الحالتين نجد أن الحكم على أن السياق أو اللفظ وقعت فيه الضرورة يبقى مرتهنًا بالتعليل الذي يقوم على تحكيم القواعد الكلية أو ما يتفرَّع عليها من القواعد.

ومن الضرورات اللفظية التي لا تؤثر في المعنى، ولكنها جاءت لتصحيح الوزن ما أورده سيبويه في باب (ما يحتمل الشعر) حيث قال: (وربما مدُّوا مثل مساجد ومنابر، فيقولون: مساجيد ومنابير، شبَّهوه بما جُمع على غير واحده في الكلام، كما قال الفرزدق:

تَنْفي يَداها الحَصى في كُلِّ هاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّنانيرِ تَنْقادُ الصَّياريفِ)[٣٠].

ولكن هناك العديد من الأمثلة مما ورد عن علماء اللغة والنحو على أنه من الضرورة ما يدخل في مجال الضرورات التي تُحمل على أنها ضرورات دلالية؛ لأنها- وإن كانت في ظاهرها مسائل تتعلق بقضايا لغوية أو نحوية- تقود إلى مسائل دلالية.

من ذلك أن الشاعر حين يقع في الضرورة ينظر إلى السياق، فيحاول أن يخرج من الضرورة بما لا يؤثّر في المعنى، ويَحتمل كما قال سيبويه قبحَ الكلام حتى يضعه في غير موضعه جريًا وراء صحة المعنى[٣١]. مثال ذلك ما قاله أبوالأسود الدؤلي فيما ذكره سيبويه نقلاًعن عيسى بن عمر(-١٤٩هـ) :

---

(٢٩) القزاز القيرواني، ما يجوز للشاعر في الضرورة، ص: ٩٩.

(٣٠) سيبويه، الكتاب، ج١، ص: ٢٨.

(٣١) ذكر ابن جني في الخصائص ج١، ص: ٢١٧ اهتمام العرب بمعانيها، ونبه على ذلك.

فَأَلْفَيْتُــهُ غَــيْرَ مُــسْتَعْتِبٍ وَلا ذاكِــرَ[٣٢] اللهَ إِلَّا قَلــيلا

فقد ذكر أن الشاعر حذف التنوين من (ذاكر) بسبب التقاء الساكنين، ولم يحذفه استخفافًا ليعاقب المجرور، وشبه ذلك بقولهم: (رمى القوم)، ووصف هذا الحذف بأنه اضطرار[٣٣].

لكننا نتوقف عند الضرورة الثانية التي وقعت في البيت، وهي نصب لفظ الجلالة؛ لأن الوجه في هذه الصيغة الجرُّ، وقد أشار ابن هشامٍ إلى هذه المسألة، وعلَّل نصب لفظ الجلالة بقوله: (وإنما آثر ذلك على حذفه للإضافة لإرادة تماثل المتعاطفين في التنكير)[٣٤]. فكان المعنى أساس صياغة التركيب، واحتمل الشاعر الضرورة من أجله.

ويمكن أن نميز في هذا المجال بين ما تقع فيه الضرورة خارج السياق اللغوي، فتكون ضرورته متعلقة بالكلمة ذاتها من حيث بنيتها، وما يقع في الكلمات داخل السياق اللغوي، وهو أكثر ما وقع من الضرورات، وهذا ما يمكن أن نعدَّه من الكلام المستقيم القبيح الذي أشار إليه سيبويه، وتابعه على نظرته كثير من العلماء اللاحقين.

أما ما ورد من الضرورات خارج السياق اللغوي والمتعلق ببنية الكلمة فهو

(٣٢) قال ابن عصفور، ص: ١٠٥: يريد ولا ذاكرًا.

(٣٣) المرجع السابق نفسه، ج١، ص: ١٦٩.

(٣٤) ابن هشام، مغني اللبيب، ج٢، ص: ٧١٧.

مما ورد في باب الإلحاق[٣٥] الذي هو صناعة لفظية، فقد امتنع العرب من إلحاق بعض الأمثلة بالرباعي بسبب أن الزيادة فيها لمعنى، فاضطروا إلى تنكب الإلحاق صونًا للمعنى، وهذا يمكن أن نعدَّه من الضرورات التي لحقت بالكلمة خارج السياق ، وهو ضرورة دلالية. وقد ذكر ابن جني أن العرب امتنعوا من إلحاق (فاعـل)، و(أفعل)، و(فعَّل) بـ (دحرج)، وإن كانت بوزنه؛ لأن الزوائد في هذه المُثُل إنما جيء بها للمعاني[٣٦]؛ ولذلك (خشوا إن هم جعلوها ملحقةً بذوات الأربعة أن يُقدَّر أن غرضهم فيها هو إلحاق اللفظ باللفظ نحو شملل، وجهور، وبيطر، فتنكَّبوا إلحاقها بها، صونًا للمعنى، وذبًّا عنه أن يُستهلك ويسقط حكمه، فأخلُّوا بالإلحاق لما كان صناعة لفظية، وقرّوا المعنى)[٣٧].

أما الضرورة الدلالية في الكلمات داخل السياق فأمثلتها عديدة، ويمكن أن نذكر منها ما جاء على سبيل الاستعارة[٣٨]، فقد لاحظ اللغويون أن بعض

---

(٣٥) معنى الإلحاق في الاسم والفعل أن تزيد حرفًا أو حرفين على تركيبٍ؛ ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات، كلٌّ واحد في مثل مكانه في الملحق بها، وفي تصاريفها : من الماضي والمضارع والأمر والمصدر والتكسير إن كان الملحق به اسمًا رباعيًّا، ومن التصغير والتكسير إن كان الملحق به اسمًا رباعيًّا لا خماسيًّا. انظر: الرضي الأستراباذي، شرح الشافية، ج١ ، ص: ٥٢.

(٣٦) انظر معاني هذه المثل في : ابن جني، الخصائص، ج١ ، ص: ٢٢٣.

(٣٧) ابن جني، الخصائص، ج١، ص: ٢٢٣ – ٢٢٤.

(٣٨) جعل السكاكي هذه المسألة من باب المجاز اللغوي الراجع إلى معنى الكلمة غير المفيد؛ لأنه نوع من إطلاق المقيد، السكاكي: مفتاح العلوم، ص: ٤٧٢.

الشعراء يبدلون كلمة دالة على عضو من أعضاء الحيوان بكلمة تدل على هذا العضو عند الإنسان، وكذلك العكس، وقد يستعملون اسم عضو خاصٍّ بحيوان ما لحيوان آخر، فتوقفوا عند هذه المسألة[٣٩].

وقد وجد بعض اللغويين أن من هذه الأسماء كالفم والشفة والأظافر ما هو عام ينطبق على كل الأجناس، ومنها كلمة (فم)، حيث ذكر يونس بن حبيب (- ١٨٢هـ) أنها لكلِّ شيء.[٤٠] وهو ما ذهب إليه الأصمعي (- ٢١٦هـ) الذي نصّ على أن الفم (قد يجوز في كلِّ شيء)[٤١]. وخصصوا كلامهم في بعض الأسماء، فنسبوا للإنسان أسماء، ولأنواع الحيوان أسماء أخرى، ويوحي كلام قطرب (- ٢١٠ هـ) والأمثلة التي أتى بها بأن هذه الأسماء يمكن أن يقوم بعضها مقام بعض[٤٢]، وكذلك ورد لدى الأصمعي ما ينص على جواز إقامة بعض هذه الأسماء مقام بعض، وذلك حين ذكر في باب الشفة أنه (ربما أُقيم بعض هذه الأشياء مقام بعض إذا اضطر الشاعر إلى ذلك)[٤٣]، وذلك بعد أن ذكر تسميات الشفاه الخاصة بكل حيوان، لكنه بعد ذلك أورد قول ذي الرُّمَّة:

أَكُنْ مِثْلَ ذي الألآفِ لُزَّت كُراعُه إلى أُختـه الأخـرى وَولّى صـواحبُه

(٣٩) انظر: ابن عصفور، ص: ٢٤٥.

(٤٠) قطرب، كتاب الفرق، ص: ٤٦.

(٤١) الأصمعي، كتاب الفرق، ضمن كتاب: رسالتان في اللغة، ص: ٥٦.

(٤٢) قطرب، كتاب الفرق، ص: ٤٦ – ٤٧.

(٤٣) المرجع السابق نفسه، ص: ٥٨.

وقال: (أراد وظيفه[٤٤]، فقال كُراع، والكراع : للشاء)[٤٥]. فأشار بهذه الأمثلة إلى جواز إقامة بعض هذه الأسماء مقام بعض في الشعر.

وقد ربط هؤلاء اللغويون بين إقامة اسم مقام آخر بضرورة الشعر من غير أن يبينوا طبيعة هذا الاضطرار، ولذلك توقف الأصمعي عند قول النابغة الذبياني:

وقُلتُ يا قَومُ إِنَّ اللَيْثَ مُنْقَبِضٌ عــلى بَراثِنِــهِ لِعَــدْوَة الــضاري

فقال: (وإنّما هذا اضطرار والأصل ما ذكرناه)[٤٦]. يشير بذلك إلى أن كلمة (بُرثُن) تطلق على ظُفر ما لم يكن من سباع الطير[٤٧].

بيد أن ثابت بن أبي ثابت[٤٨] ينص في كلامه على بعض هذه الأمثلة أنها استعارة، فقال: (وقد يُستعار الظُفر لكل شيء). (وقد يستعار الظُفر للطائر والسبع)[٤٩].

وكان مع هذا التوجه ابن دريد (- ٣٢١ هـ) في الجمهرة، فحمل هذه الأمثلة على الاستعارة، ولم يحملها على الضرورة، ولكنه ربط هذا النوع من الاستعارة بما يمكن أن نسميه الجانب الاجتماعي من هذه الاستعارات، فكان يذكر ما يتداوله

---

(٤٤) الوظيف في البعير مابين الخف إلى الركبة في اليد..

(٤٥) المرجع السابق نفسه، ص: ٥٩.

(٤٦) الأصمعي، كتاب الفرق، ص: ٦٣.

(٤٧) المرجع السابق نفسه، ص: ٦٢. قال أبو زيد: (البُرثُن مثل الإصبع، والمِخلب ظُفر البرثُن). ثابت بن أبي ثابت، كتاب الفرق، ص: ٢٤.

(٤٨) من علماء القرن الثالث، لا تُعرف سنة وفاته.

(٤٩) ابن أبي ثابت، ثابت، كتاب الفرق، ص: ٢٣.

الناس منها في كلامهم، ويأتي بشاهد على ذلك من الشعر، وكأن هذه الاستعارات لم تكن خاصَّة بالشعر وحده بل هي مما ألفه الناس في المجتمع. من ذلك[٥٠]: (يقولون للرجل إذا عابوه: أتانا حافيًا متشقق الأظلاف، قال الأخطل:

سَـأَمْنَعُها أو سَـأَجْعَلُ أَمْرَهـا إلى مَلِـــكٍ أَظْلافُـــه لَم تَـــشَقَّقِ)

ويُقال للرجل إنه لعريض البطان، وليس له بطان: يراد به عريض الوسط، ويُقال: حرِّك خِشاشه فغضب، وإنما يُحرَّك خشاش البعير، فأراد أنه حرِّك ولا خشاش هناك، ويقال: أتانا فلان فغرَّز ذنبه فما يبرح، ولا ذنب له، وإنما يغرِّز أذنابه الجراد....).

ويثير انتباهنا في هذا المقام موقف السيرافي (– ٣٦٨ هـ) الذي تحدث عن هذه الاستعارات، وارتضاها معلِّلاً ذلك بأن وضع الاسم مكان الاسم على سبيل الاستعارة قد يجري مثله في الكلام (حتى لو أخرجه مخرج عن باب الضرورة لم يكن بالمخطئ)[٥١].

وقد وقف النقاد والبلاغيون من هذه الاستعارات موقفًا متحفِّظًا، بل موقفًا رافضًا[٥٢]. أما أهم من بحث مسألة هذه الاستعارات بلاغيًّا فهو عبد القاهر الجرجاني الذي وقف منها موقفين. الأول موقف المتحفِّظ فعدَّها من الاستعارات غير المفيدة، وجعل أساسها الذي تقوم عليه (اختصاص الاسم بما

(٥٠) ابن دريد، الجمهرة، ج٣ ، ص: ٤٨٩ – ٤٩٠.

(٥١) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج١ ، ص: ٢٣٥.

(٥٢) يُنظر: عيار الشعر، ص: ١٠٢ – ١٠٣ ، والموازنة، ج١ ، ص: ٤٥ – ٤٦.

وضع له من طريق أريد به التوسع في أوضاع اللغة والتنوُّق في مراعاة دقائق الفروق في المعاني المدلول عليها، كوضعهم للعضو الواحد أسامي كثيرة بحسب اختلاف أجناس الحيوان نحو وضع الشفة للإنسان، والمشفر للبعير). وتصبح هذه الأسماء استعارات حين يستعمل الشاعر شيئًا منها في غير الجنس الذي وضع له، فينقل الاسم عن موضعه ويجوز به معناه.

لكنه وصف هذه الاستعارات بأنها قصيرة الباع، قليلة الاتساع. وأنها استعارة من جهة اللفظ، أي إنها تقوم على إبدال لفظ بلفظ من غير أن يكون لذلك علاقة بالمعنى. فقد علَّق على بيت الشاعر:

فَبِتْنا جُلوسًا لدى مُهرِنا نُنَزِّع مِنْ شَفَتَيْهِ الصَّفارا

بقوله: (فاستعمل الشفة في الفرس، وهي موضوعة للإنسان، فهذا ونحوه لا يفيدك شيئًا لو لزمت الأصلي لم يحصل لك، فلا فرق من جهة المعنى بين قوله: من شفتيه، وقوله: من جحفلتيه، لو قاله).

أما موقفه الثاني، فهو الموقف الذي نزعم أنه اعتمد فيه على ما ورد في الجمهرة لابن دريد، وعلى ما أورده السيرافي؛ فقد رأى أن بعض هذه الاستعارات أبعد غورًا من سابقتها، وهي استعارات من جهة المعنى، وما يؤكد ذلك في رأيه أنها قائمة على ما شاع في كلام العرب من هذه الاستعارات. (فمن ذلك قولهم: إنه لغليظ المشافر، وذلك أنه كلام يصدر في مواضع الذم، فصار بمنزلة أن يقال: كأن شفته في الغلظ مشفر البعير، وجحفلة الفرس، وعلى ذلك قول الفرزدق:

فَلَو كُنتَ ضبيًّا عَرَفْتَ قَرابَتي ولَكِنَّ زِنْجِيًّا غَليظُ المَشافِرِ)[٥٣]

(٥٣) يُنظر: الجرجاني، أسرار البلاغة، ص: ٢٢ – ٢٩.

والحقيقة أن هذه المواقف من هذه الاستعارات مبعثها لغوي، قائم على أنه لا يجوز وضع اللفظ في غير موضعه، من غيرنظرٍ إلى أن الشاعر، وهو يفعل ذلك فيرتكب هذه الضرروة، وجد أن إبدال هذه الأسماء بعضها ببعض يجعل كلامه أكثر تعبيرًا عن المعنى الذي قصده بأخصر عبارة، وهو يعلم أنه لم يخرج على قواعد اللغة، ودلالاتها؛ لأن مثل هذا الإبدال موجود في كلام العرب، فارتكب ضرورة دلالية من أجل المعنى الذي يسعى إليه، ويقصده. ولا شك أن هذه العبارات إذا دقّقَنا فيها لا تقوم على العيب وحده بل فيها ما يدلُّ على الملاطفة، والهزء والسخرية، والإشفاق إضافةً إلى العيب. وهذا ما نفهمه من قول الشاعر:

وَذَاتِ هِـدمٍ عـارٍ نواشِرُهـا تُـصْمِتُ بالمـاءِ تولَبًـا جَـدِعا

(فأجرى التولب على ولد المرأة وهو لولد الحمار في الأصل، وذلك لأنه يصف حال ضرٍّ وبؤس، ويذكرُ امرأة بائسةً فقيرة)(٥٤).

أما موقف النقاد من هذه الاستعارات ووصفها بالقبح فمردُّه – فيما نزعم – إلى أن الناقد يطلب من الشاعر أن يأتي بالمعاني الطريفة، والاستعارات المخترعة، وأن يبتعد عن كلام العامَّة.

أما الضرورات الدلالية التي تتعلق بالتركيب والسياق اللغوي فكثيرة جدًّا، منها ماله صلة بالتقديم والتأخير، وماله صلة بالفروق والفصول، والحمل على المعنى، والحمل على الموضع، والاستغناء، وكل ذلك يمكن إرجاعه إلى وضع الكلام في غير موضعه، فيصبح من الكلام المستقيم القبيح كما قال سيبويه.

(٥٤) المرجع السابق نفسه، ص: ٢٩.

وقد أبانت تعليقات الباحثين القدامى في هذه المسألة عن وعي عميق بالسياق الذي كان عمدتهم في هذا التحليل، وتعدُّ دراساتهم في هذا المجال منهجًا يُتَّبع في الدراسات السياقية. ولمّا كان المجال لا يسمح ببحث هذه الأمور كلها فإننا سوف نختار بعضها، ويمكن حمل ماعدا ذلك على ما ذكرناه.

ولعل بيت الفرزدق المشهور الذي يمدح فيه إبراهيم بن إسماعيل خال هشام بن عبد الملك الذي يقول فيه:

وما مِثْلُه في النَّاسِ إلا مُمَلَّكًا أبـو أُمِّـه حـيٌّ أَبـوه يُقارِبُـه

من أكثر الأمثلة التي ساقها اللغويون والبلاغيون للدلالة على استقامة اللفظ، والتواء المعنى بسبب عدم وضع اللفظ في مواضعه داخل السياق.

ومن اللغويين الذين عابوه السيرافي (- ٣٦٨ هـ) الذي نسبه إلى الضرورة؛ لأن (فيه ضروبًا من العيوب من التقديم والتأخير، وحق الكلام على ما ينبغي أن يكون عليه اللفظ)[٥٥]. وتلاه ابن جني(- ٣٩٢ هـ) الذي قال عنه: (ومراده فيه معروف، وهو فيه غير معذور)[٥٦].

وقد أثار هذا البيت حفيظة البلاغيين كالخفاجي[٥٧] (- ٤٦٦ هـ). بيد أن عبد القاهر الجرجاني (- ٤٧١ هـ) كان من أكثرهم إيضاحًا لعلل البيت، فقد بيَّن مشكلاته في الصياغة التي أثّرت في المعنى، وجعله مثالاً على سوء نظم الكلام، فقال: (فانظر

(٥٥) السيرافي، ج١ ، ص: ٢٤٤، وانظر القزاز القيرواني، مايجوز للشاعر في الضرورة، ص: ٣٠٩.

(٥٦) ابن جني، الخصائص، ج١ ، ٣٢٩ - ٣٣٠ .

(٥٧) الخفاجي، سر الفصاحة، ص: ١٠٥ .

أَيُتَصَوَّرُ أن يكون ذمُّك للفظه من حيث أنكرت شيئًا من حروفه أو صادفتَ وحشيًّا غريبًا، أو سوقِيًّا ضعيفًا، أم ليس إلا لأنه لم يرتب الألفاظ في الذكر، على موجب ترتيبها في الفكر، فكدَّ وكدَّر، ومنع السامع أن يفهم الغرض إلا بأن يُقدِّم ويُؤَخِّر، ثم أسرف في إبطال النِّظام، وإبعاد المرام، وصار كمن رمى بأجزاء تتألف منها صورة، ولكن بعد أن يُراجَع فيها بابٌ من الهندسة لفرط ما عادى بين أشكالها، وشدة ما خالف بين أوضاعها)[٥٨]. إن صياغة البيت على هذه الصورة أبهمت المعنى، وجعلت الضرورة من الضرائر الدلالية التي قادت إليها الصياغة غير الحسنة.

ومن الضرورات الدلالية التي أشار إليها الدارسون القدامى ما يتعلق بمنع صرف المنصرف، وأوردوا على ذلك عدة شواهد، منها قول ذي الإصبع العدواني:

وَمِمَّـــنْ وَلَـــدوا عامِـــ رُ ذو الطُّـولِ والعَـرْضِ

ففي هذا البيت ترك الشاعر صرف كلمة (عامر)، فاختلف النحاة في ذلك، وأوَّلوا البيت تأويلات شتى، إضافة إلى تأويلاتهم التي شملت مجموعة من المرويات الشعرية، وقامت على هذه الشواهد واحدة من مسائل الخلاف بين النحويين[٥٩]. وما يلفت الانتباه في هذا الأمر أن الخلاف الذي كان مبتدأَه صناعةٌ نحوية صِرْفٌ تحوَّل إلى خلاف حول المعنى، فتحولت المسألة إلى ما نسميه الضرورة الدلالية.

وكان موقف الكوفيين في هذه المسألة معتدًّا بالرِّوايات التي وردت، وفيها

(٥٨) الجرجاني، أسرار البلاغة، «طبعة ريتر»، ص: ٢١.

(٥٩) انظر هذه المسألة في: الأنباري، الإنصاف، المسألة: ٧٠، ص: ٤٩٣.

هذه الضرورة. أما البصريون فأوَّلوا هذه المسألة تأويلاً معنويًّا بغية التخلص من الضرورة النحوية، ولكنهم ذهبوا في ذلك إلى الضرورة الدلالية.

ولذلك رفض الكوفيون أن يكون المقصود من (عامر) القبيلة، لأنه كان سيقول: (ذات الطول وذات العرض). وقد تأول البصريون الكلام على خلاف ذلك، فقالوا: (وأما عامرُ ذو الطول وذو العرض، فإن عامرًا أبو القبيلة، فيجوز أن يعني بلفظه القبيلة، فلا يصرف. ثم إنه يردُّ الكلام إلى لفظه فيصرف. كما قال ﷻ: ﴿أَلا إِنَّ ثَمُودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلا بُعْدًا لِثَمُودَ﴾ [هود: ٦٨] فصرف الأول، وترك صرف الثاني، على قراءة أكثر القرَّاء، فصرف الأول على لفظ أبي القبيلة، وترك صرف الثاني؛ لأنه أُريد بلفظه القبيلة نفسها)[٦٠].

وقد جعلوا ذلك من باب الحمل على المعنى[٦١]، وهو كما يقولون كثير في كلامهم[٦٢]، ومنهم من جعل ذلك نوعًا من التنقل من معنى إلى معنى، وهو كما يقولون: إنه أيضًا كثير في كلامهم[٦٣]. وردَّ الكوفيون ذلك بأنهم لا ينكرون الحمل على المعنى ولا التنقل من معنى إلى معنى، ولكن الحمل على اللفظ والمعنى أولى من

(٦٠) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص: ١٩٣.

(٦١) يذهب بعض اللغويين إلى أن الحمل على المعنى نوع من الضرورة، انظر: القزاز القيرواني، ما يجوز للشاعر في الضرورة، ص: ٣١٤.

(٦٢) الأنباري، الإنصاف، ص: ٥٠٦.

(٦٣) نفسه، ص: ٥٠٩.

الحمل على المعنى دون اللفظ، وجري الكلام على معنى واحد أولى من التنقل من معنى إلى معنى(٦٤). فالشاعر في هذا البيت وفق رأيهم وقع في الضرورة، أما البصريون فحملوا الكلام على الضرورة الدلالية ليستقيم الكلام نحويًّا.

خاتمة: الضرورة الدلالية - كما لاحظنا - مصطلح قد يبدو لأول وهلة غريبًا؛ ولكنه موجود في كثير من العبارات، وربما قادت إليه ضرورة الشعر بسبب وزنه وقافيته، ولكن الشاعر يتجاوز ضرورة الشعر، لكي يصوغ كلامه وفق مقتضيات المعاني التي يريدها، فتتحوَّل على يديه ضرورة الشعر إلى ضرورات دلالية قائمة في كثير من الحالات على مبدأ الاختيار، فضرورة الشعر، وإن كان فيها نوع من الإلجاء، وهي ليست كذلك كما ورد عند أبي حيان، فإن الضرورة الدلالية من اختيار الشاعر في غالب الأحيان.

المصادر والمراجع

١- الآمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر، **الموازنة**، تحقيق: السيد أحمد صقر(ج١)، دار المعارف، القاهرة، ط٤ ، ١٩٩٢.

٣- الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب، **الفرق**، ضمن (رسالتان في اللغة)، تحقيق: د. صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، ط٢ ، ١٩٩٢ م.

٤- الأنباري، كمال الدين أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد. **الإنصاف في مسائل الخلاف**. تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة التجارية الكبرى. القاهرة. ط ٤ ، ١٩٦١ م.

(٦٤) نفسه، ص: ٥١٠ - ٥١١ ، وقارن ذلك بما لدى ابن عصفور في : ضرورة الشعر، ص: ١٠١ – ١٠٥.

٥- ابن أبي ثابت، ثابت اللغوي، **كتاب الفرق**، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة ، بيروت.

٦- الجرجاني، عبد القاهر. **دلائل الإعجاز**. تحقيق: محمود محمد شاكر. مكتبة الخانجي. القاهرة.١٩٨٤ م.

٧- **أسرار البلاغة**، تحقيق: محمد رشيد رضا، دار المعرفة، لبنان، ١٩٨٢ م. وهي الطبعة المعتمدة في البحث مالم نشر إلى طبعة أخرى.

٨- **أسرار البلاغة**، تحقيق: هـ - ريتر، مكتبة المتنبي، القاهرة ١٩٧٩م.

٩- التوحيدي، أبو حيان، **الإمتاع والمؤانسة**، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٢م.

١٠- ابن جني، أبو الفتح عثمان. **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار. دار الهدى. بيروت. ط٢.

١١- **المنصف**، تحقيق: محمد أحمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.

١٢- الخفاجي، ابن سنان، **سر الفصاحة**، تحقيق: د. داوود غطاشة الشوابكة، دار الفكر، ط١، ٢٠٠٦ م.

١٣- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي، **جمهرة اللغة**، دار صادر، مصورة عن الطبعة العثمانية، ١٣٤٥ هـ.

١٤- الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، **أساس البلاغة**، تحقيق: عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، لبنان، ١٩٨٢ م.

١٥- السكاكي، يوسف بن يعقوب، **مفتاح العلوم**، تحقيق: د. عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، ط١ ، ٢٠٠٠ م.

١٦- السيرافي، أبو سعيد، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١ ، ٢٠٠٨م.

١٧- سيبويه، أبو بشر عثمان بن قنبر، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت.

١٨- السيوطي، جلال الدين، **الأشباه والنظائر**، تحقيق:د. عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

١٩- ابن طباطبا، محمد بن أحمد، **عيار الشعر**، تحقيق: د. طه الحاجري ود. محمد زغلول سلام، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٥٦ م.

٢٠- ابن عصفور الإشبيلي، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي. **ضرائر الشعر**، تحقيق: السيد إبراهيم محمد. دارالأندلس، ط١ ، ١٩٨٠ م.

٢١- ابن فارس، أبو الحسين أحمد، **ذم الخطأ في الشعر**، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٠ م.

٢٢- قطرب، أبوعلي محمد بن المستنير، **كتاب الفرق**، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١ ، ١٩٨٧ م.

٢٣- القزاز القيرواني، أبو عبد الله محمد بن جعفر. **ما يجوز للشاعر في الضرورة**. تحقيق: د. رمضان عبد التواب، ود. صلاح الدين هادي. دار العروبة، الكويت، ودار الفصحى، القاهرة.

٢٤- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، **الكليات**، تحقيق: د. عدنان درويش، و محمد المصري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ط٢ ، ١٩٨٢م.

٢٥- ابن هشام، جمال الدين، **مغني اللبيب**، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله. دار الفكر، بيروت.

٢٦- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة. طبعة مصورة.